السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشفوعًا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

جراح خالد الفوزان

جراح خالد الفوزان
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة

يوزع على الأعضاء

١٨ / ١٠ / ٢٠٢٠م

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣
في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه النص الآتي:

"ينشأ صندوق باسم (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ويكون تابع للهيئة العامة للاستثمار."

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣
في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد مرور ١٠ سنوات على إصدار القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما صاحبه من عثرات للوصول للأهداف المرجوة من إصدار هذا القانون، والتي كشفت عن أوجه القصور الإدارية والفنية والمالية وما ترتب عليها من تعطيل لأعمال الصندوق وإيقاف لتمويل المشاريع.

وبما أن المادة (٤) من القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه تنص في الفقرة الأخيرة منها على أن يؤول صافي أرباح الصندوق إلى الهيئة العامة للاستثمار وأن تقوم الهيئة بتغطية خسائر الصندوق إن وجدت، فمن الأصلح أن يكون الصندوق تحت إشراف وإدارة الهيئة العامة للاستثمار لما ستحققه من ارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وحسن إدارة فنية ومالية للصندوق عندما يكون الصندوق تحت مظلتها، وبالتالي تحقيق الأهداف الحقيقية لإنشاء الصندوق والتي ستنعكس بشكل إيجابي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها خلال السنوات السابقة والمشاريع في الفترة المستقبلية.